الدورة الخامسة والستون بعد المائة للمجلس

البند 13: تقرير مرحلي عن التعاون بين المنظمات التي توجد مقارها في روما

قامت الوكالات التي توجد مقارها في روما (الوكالات)، بناءً على الطلب الذي تقدم به الأعضاء، في الاجتماعات التي عقدتها أجهزتها الرئاسية في عام 2019، بإعداد تقرير مرحلي محسّن، يكفل اعتماد نهج منظم بدرجة أكبر ويركز على القضايا الاستراتيجية والدروس المستخلصة، وكذلك الإنجازات الملموسة المحققة في إطار التعاون بين هذه الوكالات والأولويات في المستقبل. وتسنّى القيام بذلك بفضل الدعم الذي أتاحه مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي. ويتسم تقرير هذه السنة بطابع تحليلي وباستناده إلى الأدلة. وقد تم جمع البيانات من خلال دراستين استقصائيتين أجريتا على مستوى المقر الرئيسي والصعيد القطري من خلال برنامج الأغذية العالمي. كما أُجريت مقابلات مع حوالي 50 موظفًا في ما يزيد عن 17 مجالًا قطاعيًا، إضافة إلى استعراض مكتبي وتحليل شاملين.

وبالإضافة إلى ذلك، تضمن التقرير أربع دراسات حالة موجزة بهدف المساعدة في إبراز طابع العمل المشترك الذي تضطلع به هذه الوكالات ومدى عمقه.

ويعرض التقرير المرحلي بشكل مفصّل ما شهده التعاون من زيادة ملحوظة على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى مستوى المقر الرئيسي، وقد سُجلت أكثر الآثار جلاءً على الصعيد القطري. وعلى وجه الخصوص، تفيد الدراسة الاستقصائية التي أجريت على المستوى القطري أن التحليل خلص إلى أن التعاون يحدث في أكثر من 80 في المائة من البلدان التي تنفذ فيها برامج، بما في ذلك رسم السياسات والتخطيط ووضع البرامج والدعوة.

وتضطلع الوكالات، بناءً على طلب الأعضاء، بتقييم جدوى بشأن التعاون في مجال الخدمات المؤسسية، سيتم الانتهاء منه في نهاية السنة. وقد أُسترشد في إعداد التقرير بالمرحلة الأولى من هذا التقييم. وستتألف المرحلة الثانية من تقييم مفصّل لمجالين يمكن تعزيزهما.

كما خلص التقرير إلى أن الوكالات تلتزم تمامًا بخطة الأمم المتحدة بشأن الكفاءة التي تهدف إلى أن تُحقَّق، على الصعيد القطري، وفورات في التكاليف يمكن إعادة توزيعها في الأنشطة الإنمائية. ولذلك، فإن الاقتراح المقدم إلى الوكالات يتمثل في أن يتم قدر المستطاع دمج الجهود التي تبذلها في جهود الأمم المتحدة بدلاً من تنفيذ مبادرات منفصلة خاصة بها. ويشير التحليل إلى أن نسبة 71 في المائة من الخدمات المؤسسية المشتركة الحالية للوكالات يمكن تقديمها تحت قيادة فرق الأمم المتحدة القطرية. وعلى مستوى المقر الرئيسي، خلص إلى أن مستوى التعاون الحالي القائم بين الوكالات في مجال الخدمات المؤسسية كبير.

وبالنسبة إلى التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، مكّنت البيانات النوعية المستقاة من الردود على الدراستين الاستقصائيتين على الصعيد القطري وعلى مستوى المقر الرئيسي، والمدعومة بالمقابلات التي أجريت لغرض إعداد هذا التقرير، من تحديد عوامل مساعدة وتحديات حاسمة الأهمية يكمّل ويعزز بعضها البعض. فهي معًا تساعد على تشكيل الدروس

المستخلصة من التعاون بين الوكالات وهي بمثابة عملية تفكير مفيد للحوار الاستشرافي المشترك، تحدّد الأولويات الاستراتيجية للمستقبل. وكمثال على ذلك، فإن الافتقار إلى التمويل المشترك يعيق التعاون، ممّا يؤدي إلى احتدام المنافسة على الموارد المالية بين الوكالات. ويجدر الذكر أن موظفي المكاتب القطرية اعتبروا التمويل المشترك أحد أهم العوامل المساعدة على تعزيز التعاون.

وإقرارًا بضرورة إعطاء توجّه أكثر استراتيجية للتعاون بين هذه الوكالات، تم تحديد خمس أولويات رئيسية طويلة الأجل يمكن فيها إحراز تقدم ملموس. وتعالج هذه الأولويات كلاً من التركيز الفني للتعاون ("ماذا") والأساليب والأدوات الكفيلة بدفع عجلة التعاون الشامل ("كيف")، على النحو الآتي: (1) مواصلة تعزيز التعاون بين هذ الوكالات في إطار إصلاح الأمم المتحدة؛ (2) ومؤتمر القمة بشأن النظم الغذائية؛ (3) والمجالات الأربعة للتعاون القائم في سياق جائحة كوفيد-19؛ (4) والتمويل المشترك لدفع عجلة التعاون؛ (5) والاستفادة من المعارف المتاحة وتفعيل التعاون.

السيدة Marcela Villarreal

مديرة شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة